OEB Univ. Publish. Co.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

The role of small and medium enterprises in achieving economic diversification in Algeria

أحلام فضيلة سلطاني[1]، نظيرة قلادي[2]

[1]جامعة أم البواقي مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين (الجزائر)،

soltani.ahlemfadila@univ-oeb.dz

[2]جامعة أم البواقي مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين(الجزائر)،

kladi.nadira@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقه، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج ولعل أهمها هو أن التنويع الاقتصادي في الجزائر هش وذلك راجع لأن الجزائر لا تزال تعتمد على المحروقات بصفة أساسية.

أما بالنسبة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر فهي جد محتشمة في ظل التبعية النفطية ناهيك عن كون معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذات طابع خدمي وبالتالي مساهمتها في الناتج الداخلي الخام جد ضئيلة.

الكلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛التنويع الاقتصادي؛الصادرات خارجالمحروقات؛ الناتج الداخلي الخام.

تصنيف JEL : B22, F41, O17

Abstract:

This study aimed to shed light on the reality of economic diversification in Algeria and the role played by small and medium enterprises in achieving it, by relying on the descriptive analytical approach, this study reached a number of results, and the most important of which is that economic diversification in Algeria is fragile due to the fact that Algeria still depends mainly on hydrocarbons.

As for the contribution of small and medium enterprises to achieving economic diversification in Algeria is very modest in light of the oil dependency, not to mention the fact that most small and medium enterprises in Algeria are of a service nature and therefore their contribution to the raw domestic product is very small.

Keywords: small and medium enterprises; economic diversification; exports outside hydrocarbons; the raw domestic product.

Jel Classification Codes: B22, F41, O17

***المؤلف المرسل:** نظيرة قلادي، kladi.nadira@gmail.com

1.مقدمة:

يعتبر التنويع الاقتصادي غاية جل الدول للتحوط من مخاطر الأزمات خاصة الدول النفطية منها، والتي تبقى رهينة لتقلبات أسعار النفط مما يجعلها في حالة عدم استقرار إضافة إلى الحد من قدرتها على تحقيق معدلات نمو معتبرة، هذا ما استدعى من الدول تجنيد كل إمكانياتها في سبيل الوصول للتنويع الاقتصادي، ومن بين الوسائل لتحقيق ذلك لجأت بعض الدول إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا نطرح إشكاليتنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- عدم تمكن الجزائر من الخروج من التبعية النفطية وتحقيق التنويع الاقتصادي خارج المحروقات؛
- تعتبر النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذات طابع خدمي لذا فهي لم تساهم في التنويع الاقتصادي بالشكل المطلوب.

أهداف الدراسة:

تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف ولعل أهمها ما يلي:

- تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021؛
- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- تحليل مدى كفاءة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف متغيرات الدراسة المتمثلة في التنويع الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة المتوسطة وكذا في تحليل الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى شقين: الأول تناول الجانب النظري للتنويع الاقتصادي وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشق الثاني تناول واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وكذا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في سبيل تحقيقه ومدى كفاءته.

2. مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنويع الاقتصادي

1.2تعريف التنويع الاقتصادي، أهدافه ومؤشرات قياسه

تعريف التنويع الاقتصادي:

تعددت تعاريف التنويع الاقتصادي ونذكر منها ما يلي:

التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، أي هو عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الاقتصادي بهدف تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة.**(مرنوك، 2013، صفحة 08)**

ويعرف بأنه: توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات.**(باهي و روابنية، 2016، صفحة 135)**

كما يعرف بأنه: عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.**(قروف، 2016، صفحة 638)**

ويعرف بأنه: العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا.**(ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22)**

ومنه نخلص إلى القول أن التنويع الاقتصادي هو عملية تنويع مصادر الإيرادات، الدخل والناتج الداخلي الإجمالي من خلال الاعتماد عل عدة قطاعات وتجنب الارتكاز على قطاع واحد، وذلك من خلال تسخير كافة الإمكانيات المتاحة بما يكفل أيضا احتياجات الأجيال القادمة.

أهداف التنويع الاقتصادي:

يمكن تحديد أهم أهدافالتنويع الاقتصادي فيما يلي:**(شليغم و صيد، 2022**، صفحة 364)

- تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة؛

- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز مناخ ملائم لبيئة الأعمال؛
- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعا وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة؛
- تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي؛
- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وخاصة قطاع الصناعات التحويلية؛
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات؛
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي؛
- إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي تنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع، وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ؛
- توفير الحماية للاقتصاد من الأزمات الاقتصادية والمالية.

مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

- **مقياس فلادمير كوسوف (COS):** يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} {a_i}^2 \ . \ B_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} . \ {a_i}^2} \ . \sqrt{\sum_{i=1}^{n} . \ {B_i}^2}}$$

ai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة ***COS=0*** ذلك يعني حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المدروس، والعكس صحيح كلما ابتعدت القيمة عن الصفر دل ذلك على نقص تلك التغيرات الهيكلية.(**ضيف، 2015، صفحة 197**)

- **مقياس هرفندال - هيرشمان(HERFINDAL-HIRSHMAN):**

يعد هذا المؤشر من أشهر المؤشرات التي تقيس التنوع الاقتصادي، وقد تم استخدام هذا المؤشر سنة 1982 من طرف العدالة الأمريكية في محاكمها لقياس تركيز السوق من أجل مكافحة الاحتكار، كما يستخدم هذا المؤشر بكثرة في التجارة الخارجية لقياس تركز الصناعات أو إحدى فروع قطاع معين، أو لقياس تمركز أسواق التجارة الخارجية كما يستخدم في أنظمة ومؤشرات التنمية العالمية مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية، ويأخذ الصيغة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

H.H: مؤشر هرفندال–هيرشمان يأخذ القيمة صفر عندما يكون هناك تنوع كامل (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة واحد (01) عندما يكون التنوع معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع **i.**

X: الناتج المحلي الإجمالي.

N: عدد مكونات الناتج المحلي الإجمالي (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).**(كمال، 2016، صفحة 27)**

2.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حسب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية.

ويمكن تلخيص أهم ما تناوله المشرع الجزائري في تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الموالي:

الجدول 1:تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيارحجم / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المؤسسات الصغيرة جدا	1-09	أقل من 40	لا يتجاوز 20

المؤسسات الصغيرة	49-10	لا يتجاوز 400	لا يتجاوز 200
المؤسسات المتوسطة	250-50	4000-400	1000-200

المصدر: (القانون رقم 17-02، 2017)

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص نذكر منها:(**حميدي، 2011، الصفحات 4-3**)

- سهولةإنشاءها فهي لا تتطلب أموالا كبيرة والتمويل غالبا ما يكون محليا، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان؛
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل تناسب ظروفها المحلية ونقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة؛
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات بسيطة مما يجعل تكاليفها منخفضة؛
- تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة؛
- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية؛
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة؛
- تستخدم نظام معلومات غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات؛...إلخ

3. تحليل و اقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقه

1.3و اقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي أهمية بالغة لما يلعبه من دور كبير في حماية الاقتصاد من مخاطر الأزمات خاصة بالنسبة للدول النفطية، فهو يوفر لها مزيدا من الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي.

مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

يعتبر الناتج الداخلي الإجمالي محصلة لمجموع القيم المضافة للقطاعات المختلفة في الاقتصاد، وكلما تقاربت نسب مساهمة القطاعات الناشطة في القطاع كلما دل ذلك على زيادة

التنويع في ذلك البلد والجدول والشكل المواليين يوضحان لنا مساهمة القطاعات المختلفة في إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

الجدول 2: نسب مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

القطاع / السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات السوقية	الخدمات غير السوقية
2010	37	09.0	5.5	11.1	23.3	14.1
2011	38.2	8.6	4.9	9.7	21.3	17.3
2012	36.6	9.4	4.8	9.9	21.8	17.5
2013	32.2	10.6	5.0	10.6	25.0	16.6
2014	29.1	11.1	5.3	11.2	26.2	17.1
2015	20.5	12.7	5.9	12.5	29.8	18.6
2016	18.8	13.3	6.1	12.8	30.0	19.0
2017	21.6	13	6.1	12.9	28.4	18.0
2018	24.2	12.9	5.8	12.0	29.1	16.0
2019	21.1	13.4	6.2	13.2	29.3	16.8
2020	15.2	15.4	6.8	14.2	28.5	19.9
2021	23.2	14.0	6.2	13.3	26.3	17.0

المصدر: (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015 و2022)

الشكل 1:نسب مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

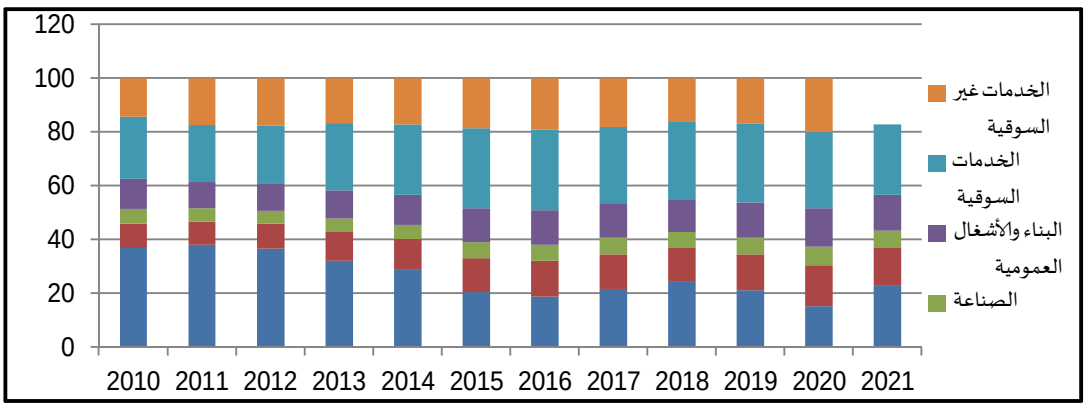

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 2

يحتل قطاع المحروقات الحصة الأكبر في إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة ولقد شهد تذبذبا وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، يليه قطاع الخدمات السوقية وغير السوقية ثم البناء وأخيرا قطاع الفلاحة والصناعة على التوالي، مما يؤكد على هشاشة هاذين القطاعين على الرغم من توفر الإمكانيات وجهود الدولة المكثفة في سبيل إنعاشهما، خاصة بالنسبة لقطاع الفلاحة في ظل توفر الأراضي الزراعية الخصبة والتنوع المناخي الذي يمكن الدولة من توسيع القاعدة الإنتاجية، إلا أن ما لوحظ على الاقتصاد الوطني هو الاكتفاء بأنواع محددة من المنتجات سواء كانت الموجهة للسوق الداخلي منها أو الخارجي، لذا توجب البحث حول المعيقات التي تحول دون مساهمة بقية القطاعات في الناتج الداخلي الخام بالشكل المطلوب وإيجاد حل لها.

قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هيرفندال–هيرشمان:

كما ذكرنا سابقا يعتبر مؤشر هيرفندال–هيرشمان من أهم المؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي وبتطبيق معادلة هذا المؤشر تحصلنا على النتائج في الجدول أدناه:

الجدول 3: قياس التنويع الاقتصاي حسب مؤشر هيرفندال - هيرشمان خلال الفترة 2010-2021

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر H.H	0.14	0.15	0.14	0.11	0.10	0.08	0.08	0.07	0.08	0.07	0.06	0.07

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 2

قام الباحثان بترجمة معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل 2: تطور مؤشر هيرفندال–هيرشمان خلال الفترة 2010-2021

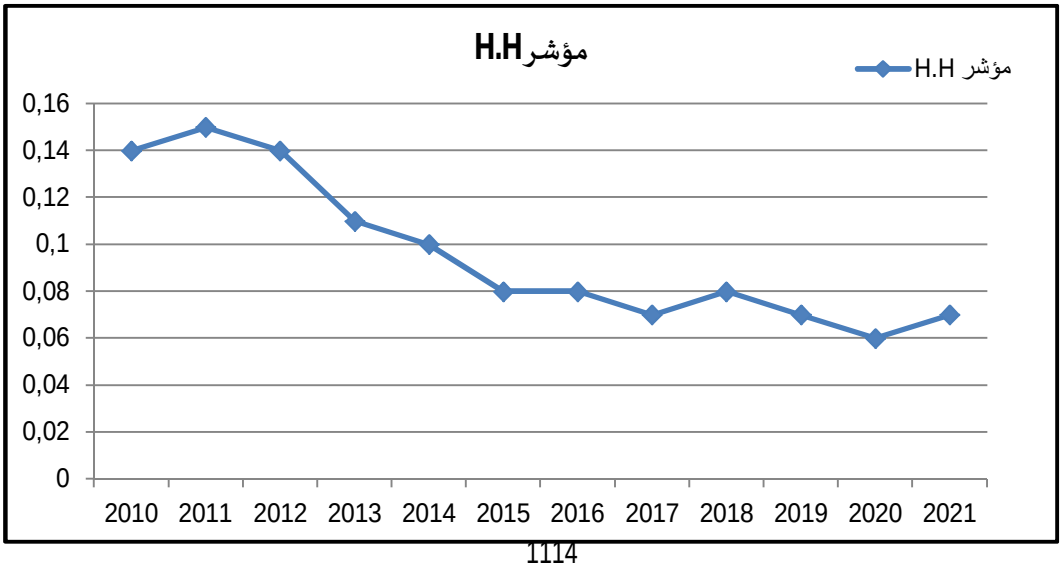

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض مستمر في مؤشر هيرفندال–هيرشمان خلال الفترة المدروسة حيث انتقل من 0.14 سنة 2010 إلى 0,07 سنة 2021 أي انخفض إلى النصف خلال 12 سنة مما يؤكد على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في التنويع الاقتصادي، غير أنه يبقى هش ولا يرقى إلى المستوى المطلوب كون قطاع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 3

لا تزال المحروقات يمثل النسبة الأعظم مما يتطلب جهودا أكبر لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، خاصة في ظل توفر الاقتصاد الوطني على إمكانيات هائلة تمكنه من إيجاد بدائل للمحروقات خاصة قطاع الفلاحة وكذا الصناعة دون أن ننسى قطاع السياحة الذي بإمكانه إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني إذا ما تم وضع سياسات هادفة لتشجيعه والرقي به.

تركيبة الصادرات في الجزائر:

أخذت المحروقات النصيب الأكبر من صادرات الاقتصاد الوطني على مر الزمن، وعلى الرغم من سياسات الدولة الرامية إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها تبقى تحتل حصة الأسد من حجم الصادرات الإجمالي والجدول الموالي يمثل تركيبة صادرات الاقتصاد الوطني حسب المنتجات.

الجدول 4: تركيبة الصادرات حسب المنتجات بالنسب المئوية خلال الفترة 2010-2021

المنتجات / السنوات	مواد غذائية	طاقة	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	سلع استهلاكية
2010	0.55	98.30	0.16	0.89	-	0.05	0.05
2011	0.49	98.31	0.22	0.91	-	0.05	0.02
2012	0.44	98.40	0.23	0.86	-	0.04	0.03
2013	0.62	98.38	0.17	0.77	-	0.04	0.02
2014	0.54	97.27	0.18	1.96	-	0.03	0.02

0.03	0.05	-	3.21	0.31	95.70	0.70	**2015**
0.06	0.18	-	3.10	0.30	95.25	1.11	**2016**
0.06	0.22	-	2.46	0.21	96.04	1.01	**2017**
0.08	0.22	-	3.96	0.23	94.61	0.90	**2018**
0.10	0.24	-	4.10	0.27	94.14	1.15	**2019**
0.17	0.35	-	5.87	0.32	91.30	1.99	**2020**
0.20	0.44	-	9.06	0.47	88.33	1.50	**2021**

المصدر:(التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015 و2022)

حاولت الدولة جاهدة لتقليل الاعتماد على المحروقات حيث انخفضت نسبتها إلى إجمالي الصادرات من **98,30%** سنة **2010** إلى **88,33%**سنة **2021**، خاصة مع ظهور وباء كورونا وضرورة لجوء الدولة إلى منتجات أخرى خارج المحروقات، ناهيك عن حالة الاقتصاد التي تبقى رهينة لتقلبات أسعار النفط وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المواد النصف مصنعة تمثل النسبة الأكبر من الصادرات بعد الطاقة بنسبة قدرت بـ **0,89%** سنة **2010** وصولا إلى **9,06%** سنة **2021**، تليها المواد الغذائية بنسبة لا تتجاوز **2**% ثم المواد الأولية وأخيرا التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية على التوالي بنسب جد ضئيلة،مما يؤكد على استمرارية هيمنة قطاع الطاقة على صادرات الاقتصاد الوطني وضرورة إحداث إصلاحات جبارة للخروج من هذه التبعية النفطية.

2.3 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر:

قبل التطرق إلى مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر لابد من التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

✂ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبذلت جهودا جبارة في سبيل تشجيع إنشاءها ودعمها وضمان السير الحسن لها وذلك لما تلعبه هذه الأخيرة من دور فعال في دفع عجلة نمو اقتصاديات الدول، وهذا ما ساهم في زيادة عددها وتطورها على مرور الزمن وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 5: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	619072	659309	711832	777816	852053	934569
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1022621	1074504	1141863	1193339	1231073	1286365

المصدر:(إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم)

قام الباحثان بترجمة معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل 3: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

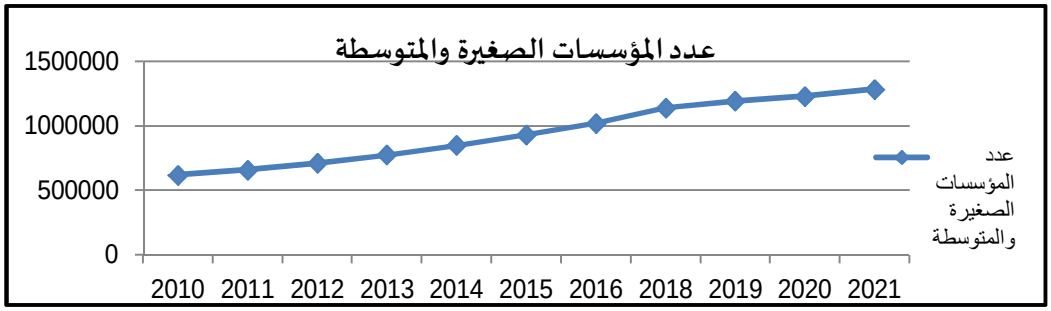

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 5

من خلال الشكل رقم 3 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد شهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة المدروسة حيث انتقل من **619027** مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة **2010** إلى **852053** مؤسسة سنة **2014** أي ارتفع بنسبة تقارب **38%**وهذا لما شهدته الجزائر من انتعاش ووفورات مالية التي دفعتها لزيادة منح القروض لمنشئي هذه المؤسسات ناهيك عن الدعم العمومي للتأهيل في إطار البرنامج الخماسي.

واصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتفاع وصولا إلى **1286365** مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة **2021** وهذا راجع إلى احتضان الدولة لهذه المؤسسات من خلال هياكل الدعم والمرافقة التي قامت بإنشائها والتي قامت بدورها بتوفير التمويل اللازم لانطلاق هذه المؤسسات والذي كان العائق الأكبر الذي يحول دون إنشاءها، دون أن ننسى المرافقة التي قدمتها

للمشاريع في بداية حياتها لضمان استمراريتها، ولكن على الرغم من ذلك إلا أن معدل النمو الذي يزداد به عددها لا يزال ضئيلا خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدل الكثافة البعيد كل البعد عن المقاييس الدولية المطلوبة.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة التشغيل:

إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سينجر عنه مباشرة زيادة في نسبة التشغيل وبالتالي زيادة الانتاجية وزيادة معدلات النمو ودفع عجلة النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الإنتاجي، والجدول الموالي يوضح لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الكلي.

الجدول 6: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2015-2020

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التشغيل الكلي	11878705	12178728	12464041	12589364	12716548	12231916
حجم تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2371020	2540698	2655470	2724264	2885651	2989516
النسبة %	25.42	27.24	28.47	29.21	30.94	32.05

المصدر: (قطوش، 2022، صفحة 138)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 6 أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل قد عرفت ارتفاعا مستمرا، حيث انتقلت من 25,42%سنة 2015 إلى 27,24%سنة 2016 أي بزيادة قدرت بـ 1.82%، واستمرت نسبة مساهمة هاته المؤسسات في التشغيل الكلي في الارتفاع وصولا إلى 32,05%سنة 2020 وهي أعلى نسبة، والذي يتماشى مع ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هاته الفترة، ولكن تبقى هذه النسبة قابلة للتحسين بالنظر لحجم التشغيل الكلي والذي يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 4: تطور حجم التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بحجم التشغيل الكلي

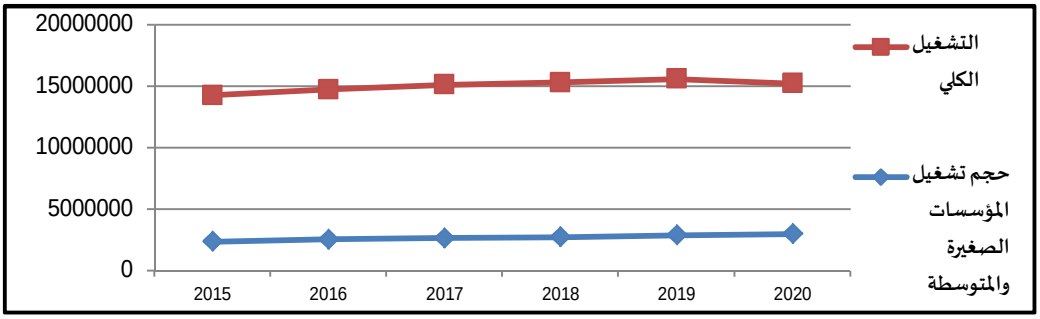

ارتفع حجم التشغيل الكلي من **11878705**عاملا سنة **2015** إلى **12178728** عاملا سنة 2016أي بنسبة حوالي **03%**، واستمر حجم التشغيل في الارتفاع وصولا إلى **12716548** عاملا سنة **2019** ليتراجع إلى **12231916** عاملا سنة **2020** وذلك بسبب أزمة كورونا، وواكب ارتفاع حجم التشغيل الكلي زيادة حجم التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الزمن حيث ارتفع من **2371020** عاملا سنة **2015** إلى **2540698** عاملا سنة **2016** واستمر حجم التشغيل في الارتفاع وصولا إلى **2989516** عاملا سنة **2020**.

نلاحظ أنه على الرغم من سياسات الدولة الرامية إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني إلا أن مساهمتها لم تصل بعد إلى 40% من حجم التشغيل الكلي، مما يتطلب من السلطات وضع حلول للعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات والتي تحول دون زيادة معدلات العمالة وبالتالي ضعف إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت الإدارية منها أو المالية "على سبيل المثال عدم تمكن منشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الدعم المالي من أجهزة الدعم بسبب ما تنطوي عنه من فائدة ربوية"؛ المشاكل المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي، الجمود الإداري...إلخ.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

أثبتت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا في دعم الناتج الداخلي الخام في اقتصاديات دول العالم، حيث تصل مساهمتها إلى ما يفوق 50% من الناتج في البلدان ذات الدخل المرتفع، والجدول الموالي يوضح لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر.

الجدول 7: تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2015-2020(الوحدة:DA Mds)

السنوات / القطاع	2015	2016	2017	2018	2019	2020
زراعة	1936.37	2140.29	2281.83	2426.90	2365.12	2598.50
بناء	1850.76	1990.03	2117.39	2254.09	2400.39	2285.08
نقل	1660.75	1796.97	1965.48	2139.88	2244.87	2044.05
خدمات	214.52	228.92	247.91	263.37	281.24	292.48
فندقة	212.78	240.39	269.38	292.15	304.17	193.77
صناعة غذائية	353.71	389.57	408.11	433.40	444.70	465.58
جلود وأحذية	2.78	2.83	2.84	3.07	3.27	3.15
تجارة وتوزيع	2259.33	2341.23	2123.86	2349.59	2445.81	1987.21

المصدر: (النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 40، 2021)

ولفهم أوضح لمعطيات الجدول قام الباحثان بترجمته في الشكل الموالي:

الشكل 5: تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2015-2020(الوحدة:DA Mds)

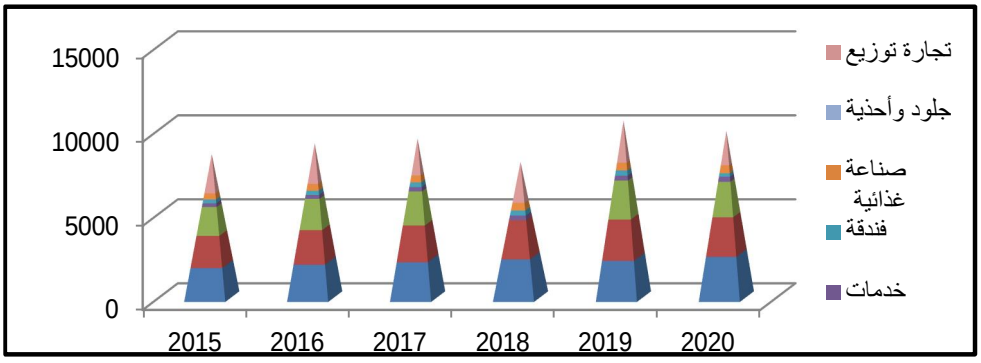

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 7

يلعب كل من قطاع الزراعة، قطاع البناء والتجارة والتوزيع دورا كبيرا في تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني حيث احتلت هاته القطاعات الصدارة في المساهمة في القيمة المضافة بنسب متقاربة يليها قطاع النقل، أما بالنسبة لقطاع الخدمات، قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الفندقة فهي تساهم بنسب جد ضئيلة في تحقيق القيمة المضافة وذلك لقلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذه القطاعات، ويأتي في ذيل القائمة قطاع الجلود والأحذية بنسبة شبه منعدمة مما يستدعي ضرورة التدخل لوضع سياسات مشجعة للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لتنشط في هذه القطاعات، خاصة بالنسبة لقطاع الفندقة الذي يعتبر عنصرا أساسيا لتنمية السياحة في البلاد، ولكن بصفة عامة يبرز لنا تنامي الدور الذي تلعبه جل القطاعات خلال الـ فترة المدروسة إلاأنه يبقى غير كاف وبحاجة إلى جهود أكبر لتكثيفه والرقي به إلى المستوى المطلوب.

الجدول 8: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة **2015-2020**(الوحدة:**DA Mds**)

القطاع		2015	2016	2017	2018	2019	2020
العام	القيمة	1313.36	1414.65	1291.14	1362.21	1449.22	1299.91
	النسبة	14.22	14.23	12.775	12.51	12.66	12.23
الخاص	القيمة	7924.51	8529.27	8815.62	9524.41	10001.30	9326.55
	النسبة	85.78	85.77	7.225	87.49	87.34	87.77
المجموع		9237.87	9943.92	10106.76	10886.62	11450.60	10626.46

المصدر: (النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 40، 2021)

قام الباحثان بترجمة معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل 6: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع خلال الفترة **2015-2020** (الوحدة:**DA Mds**)

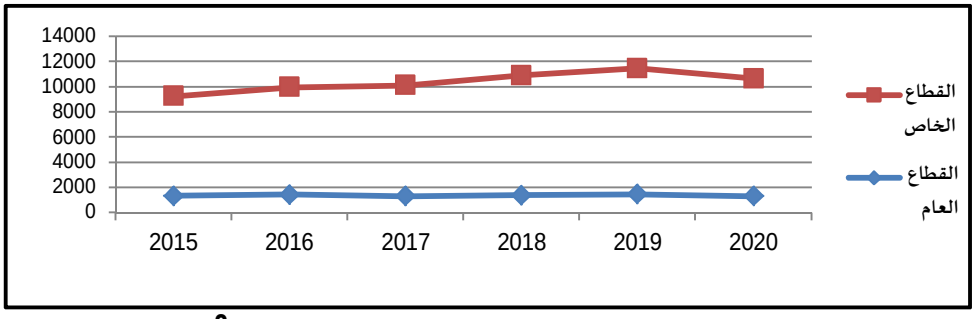

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 8

يؤدي القطاع الخاص دورا كبيرا في المساهمة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بالقطاع العام، حيث شهد القطاع الخاص نمو خلال الفترة المدروسة بالمقارنة مع القطاع العام الذي شهد شبه استقرار خلال الست سنوات المدروسة، مما يؤكد على ضرورة تشجيع القطاع الخاص لما له من دور فعال في المساهمة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلا أن هذه المساهمة تبقى غير معتبرة مقارنة بما يجب أن تكون عليه.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات:

إن إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في أي بلد يرفع من إنتاجيته ويزيد من حجم صادراته خاصة إذا تمتعت هذه المؤسسات بالميزة التنافسية والجودة العالية لتوجه إلى الأسواق الخارجية والجدول الموالي يوضح لنا تطور الصادرات والواردات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.**الجدول 9: تطور الصادرات والواردات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة2015-2021 (مليون دولار أمريكي)**

المصدر: (زابي، 2022، صفحة 07)

		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	1066	1190	1937	1047	1619	2149	2187
	نسبة المساهمة في الصادرات الكلية%	2.01	1.99	2.24	2.4	2.86	2.93	2.96
الواردات		21005	27430	39479	39103	40212	46453	46801

تعتبر مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية جد ضئيلة، حيث تمثلت في **2,01%** فحسب سنة **2015** وانخفضت في السنة الموالية ولكن سرعان ما عادت في الارتفاع لتحقق أكبر نسبة مساهمة قدرت بـ **2,96%** وذلك سنة **2021**، ولكن ذلك يبقى غير كاف فنسبة المساهمة لم تتجاوز حتى 3% خلال السبع سنوات المدروسة، مما يؤكد على ضعف الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تنويع الصادرات خارج المحروقات، فقيمة وارداتها يمثل عشرات أضعاف صادراتها وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 7: تطورالصادرات والواردات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015-2021 (مليوندولار أمريكي)

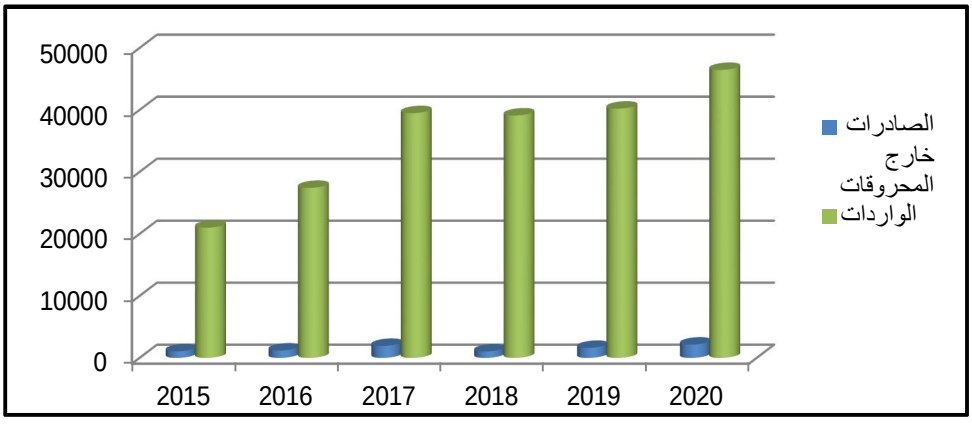

عرفت الصادرات خارج المحروقات تطورا عبر الزمن حيث انتقلت من **1066**مليون دولار أمريكي سنة **2015** إلى **1937**مليون دولار سنة **2017** ثم انخفضت بعدها خلال سنتي **2018**و**2019** ولكنها عاودت الارتفاع وصولا إلى **2187**مليوندولار سنة **2021**، بالموازاة مع ذلك شهدت الواردات تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة حيث انتقلت من **21005**مليون دولار أمريكي سنة **2015** إلى **46801**مليون دولار أمريكي سنة **2021**، وهي أعداد هائلة بالمقارنة مع قيمة الصادرات خارج المحروقات، وزيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات يزيد من توفير النقد الأجنبي والعكس صحيح، لذا وجب رفع إنتاجية هذه المؤسسات للحصول على احتياطات أكبر من النقد الأجنبي في الجزائر.

4. تحليل النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج ولعل أهمها ما يلي:

- اتضح لنا حسب مؤشر هيرفندال–هيرشمان المحسوب خلال الفترة المدروسة أن الاقتصاد الوطني في الجزائر يعاني من التبعية النفطية ولا يزال بعيدا عن التنويع الاقتصادي، وذلك على الرغم من كل الجهود المبذولة، حيث أن قطاع المحروقات يحظى بحصة الأسد من الصادرات وبالتالي فهو يشكل القسم الأكبر من الناتج الداخلي الخام وتبقى مساهمة بقية القطاعات بنسب جد ضئيلة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى القائلة: عدم تمكن الجزائر من الخروج من التبعية النفطية وتحقيق التنويع الاقتصادي خارج المحروقات.
- قلة كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم تخصصها في قطاعات منتجة للقيمة المضافة وتركزها في القطاع الخدمي مما قلل من قدرتها على المساهمة في القيمة المضافة؛
- ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات وبالتالي ضعف قدرتها على توفير العملة الأجنبية وذلك راجع لعدة أسباب، منها ضعف تنافسية هذه المؤسسات في الأسواق الخارجية، تباين أذواق المستهلكين المحليين والأجانب وقلة المعرفة باحتياجات الأسواق الخارجية، ناهيك عن العراقيل التي تواجهها عند القيام بعمليات التصدير ،وكذا رغبة بعض المنتجين في استهداف الأسواق المحلية لا الأجنبية؛
- على الرغم من مساهمة بعض القطاعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام إلا أنها تبقى مساهمة جد محتشمة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية القائلة: تعتبر النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذات طابع خدمي لذا فهي لم تساهم في التنويع الاقتصادي بالشكل المطلوب.

الاقتراحات:

توصلت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات نذكرها فيما يلي:

- وضع سياسات وتسهيلات لدعم النشاطات الموجهة للقطاع الإنتاجي بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية؛
- تنويع مصادر الطاقة بهدف عدم استنزافها وذلك باللجوء إلى استخدام الطاقات المتجددة؛
- تشجيع ودعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحقيق التنويع الأفقي؛
- العمل على رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف تمكينها من اختراق الاسواق الخارجية؛
- العمل على وضع استراتيجيات وبرامج محكمة وواضحة المعالم لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- وضع حلول للمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بمشاكل البيروقراطية والمشاكل المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي، وكذا المشاكل التمويلية خاصة مشكلة الفائدة الربوية بهياكل الدعم والتي تنافي الشريعة الإسلامية وذلك بهدف التشجيع على إنشاء عدد أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة كثافتها، وبالتالي زيادة مساهمتها في التشغيل وتحقيق القيمة المضافة؛
- تشجيع القطاع الفلاحي والسياحي خاصة لما تتمتع به البلاد من ثروات طبيعية تؤهلها لتحقيق قيمة مضافة معتبرة جراء الاستفادة من ذلك...إلخ.

5. خاتمة:

على الرغم من جهود الدولة الرامية إلى التخلص من التبعية النفطية إلا أن المحروقات لا تزال تمثل القسم الأكبر من صادرات الاقتصاد الوطني، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي فهي تقدم مساهمة جد ضئيلة في الناتج الداخلي الخام، ومنه نخلص إلى القول أن الاقتصاد الوطني لا يزال بعيدا عن التنويع الاقتصادي وهو بحاجة لتخطيط برامج وسياسات محكمة لتحقيق ذلك.

6. قائمة المراجع:

الأطروحات:

أحمد ضيف. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-212. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

المقالات:

أحمد ضيف، وأحمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 14 (19)، 22.

أنيسة شليغم، و فاتح صيد. (2022). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2019. مجلة دراسات اقتصادية، 16 (02)، 364.

رزق قطوش. (2022). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2020. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 06 (01)، 138.

عاطف مرنوك. (2013). التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل. مجلة الاقتصادي الخليجي، 30 (24)، 08.

محمد كريم قروف. (2016). قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 09 (02)، 638.

موسى باهي، و كمال روابنية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار اسراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (05)، 135.

المداخلات:

عبد الرزاق حميدي. (15 و16 نوفمبر, 2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة إلى بعض التجارب العالمية. الملتقى الدولي المعنون بـ: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

صالح زابي. (2022). إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. الملتقى الوطني حول أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

محمد كمال. (03 و04 نوفمبر, 2016). التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر. بحث مقدم ضمن الملتقى الدوي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي.

التقارير والجرائد الرسمية:

(2015 و2022). التقرير السنوي لبنك الجزائر.

القانون رقم 17-02. (17 02, 2017). الجريدة الرسمية.

(2021). النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 40. وزارة الصناعة.

مواقع الأنترنيت: إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 31 07, 2023، من www.industrie.gov.dz.